وزير النفط يعلن: إن العراق لن يقوم بدور "المنتج المرجح" ويؤكد

إنتاج العراق من النفط سيصل إلى خمسة ملايين برميل يومياً

بغداد / المدى

"أكد الدكتور إبراهيم بحر العلوم وزير النفط أن إنتاج العراق من النفط وصل إلى نفس المعدل الذي كان قائماً قبل اندلاع الحرب، وأوضح أن إنتاج النفط الخام وصل إلى 1.9 مليون برميل في اليوم في نهاية شهر آذار الماضي. وقال الوزير بحر العلوم في تصريحات صحفية بعد انتهاء أعمال المؤتمر الوزاري لمنظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" بأن مجموع صادرات العراق من النفط الخام ستصل قبل نهاية العام الحالي إلى سقف الثلاثة ملايين برميل. وتوقع أن تصل الصادرات النفطية العراقية إلى سقف الأربعة ملايين برميل في اليوم في منتصف العقد الحالي وإلى خمسة ملايين برميل قبل نهاية عام 2010."

وأعرب عن اعتقاده بأن بلاده تجاوزت الآن مشكلة تأمين احتياجات العراق من النفط للاستهلاك المحلي من خلال التعاون مع بعض الدول العربية الشقيقة، في حين قطعت عمليات إعادة بناء وتأهيل عدد من المصافي الرئيسة مرحلة متقدمة وأصبحت تؤمن أكثر من 60% من قيمة الاستهلاك المحلي، مشيراً إلى أن وزارة النفط العراقية بصدد إعداد خطة طموحة تستهدف بناء عدد من مصافي التكرير الجديدة في المحافظات العراقية، وخصوصاً في الوسط والبصرة والشمال والجنوب والوسط، على أن يتم تدشين العمل فيها خلال العام الحالي والعام المقبل، ورأى أن السلطات العراقية قد تمكنت من التصدي لعمليات تهريب النفط العراقي والاتجار غير المشروع بالبرميل في إطار مكافحة الأنشطة التخريبية.

المنتج المرجح

وردا على سؤال حول أنباء بأن العراق يقوم الآن بدور "المنتج المرجح"، وهو أمر يتعلق بطبيعة الوضع الحالي في العراق، وهو أمر لا يخدم خطة منظمة الأوبك الاستراتيجية لحماية مصالح دولها قال بحر العلوم "اعتقد بأن هذا ليس صحيحاً، وعلى الرغم من أن إنتاج العراق الحالي، ومنذ توقيع اتفاق (النفط مقابل الغذاء) بين حكومة النظام العراقي السابق والأمين العام للأمم المتحدة في العام 1996، فإن حصة العراق الانتاجية من النفط كانت ولا تزال خارج إطار سقف الحصص الإنتاجية لبقية الدول الأعضاء في منظمة الأوبك". وأعرب عن اعتقاده أن "مثل هذه الحصة الانتاجية للعراق والتي لم تتجاوز رقم المليوني برميل في اليوم لا يمكن اعتبارها كمية مرجحة، لأنها حصة محدودة للغاية. وفي اعتقادي، بأن هناك رؤية واضحة تماماً لدى منظمة الأوبك للقدرة الانتاجية والتصديرية لكل دولة من الدول الأعضاء بما فيها العراق. ووزارة النفط العراقية تضع الأمانة العامة للمنظمة في الصورة الكاملة للقطاع النفطي العراقي. وهناك تصور واضح لدى الأوبك بأن العراق سيصبح قادراً وبشكل تدريجي على العودة إلى السوق النفطية العالمية بشكل طبيعي خلال السنوات الست المقبلة. وبفضل قدراته الذاتية وطاقات أبنائه، وبمساعدة الدول الشقيقة والصديقة والاستثمارات الأجنبية سيصل إنتاج العراق إلى سقف الـ 3 ملايين برميل في اليوم بنهاية العام الحالي، والـ 5 ملايين برميل في اليوم في نهاية العقد الحالي (2010)، ولكن تجسيد هذا الطموح على الأرض يحتاج إلى إعداد خطط ودراسات شاملة، وجذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية في القطاع النفطي، ولا سيما بعد استتباب الأمن والاستقرار في البلاد".

تجاوز انتاج مرحلة قبل الحرب

وأعلن وزير النفط العراقي بأن إجمالي سقف إنتاج العراق من النفط بما فيها الـ 60% من قيمة الكميات المخصصة للاستهلاك المحلي 600-700 الف برميل في اليوم، والكميات المخصصة للتصدير والبالغ حجمها 1.9 مليون برميل، قد وصلت في 31 آذار الماضي إلى 2.5 مليون برميل في اليوم، وهي أكثر قليلاً من المعدل الإنتاجي الذي كان سائداً قبل بدء الحرب على العراق، بينها زهاء مليوني برميل من حقول النفط العراقية في الجنوب، وأكثر من نصف مليون برميل من حقول النفط العراقية في الشمال. وأشار الوزير بحر العلوم إلى أن "عمليات تصدير النفط بعد افتتاح مرفئ ميناء الاميا في الخليج، اضافة إلى استئناف عمليات تصدير النفط الخام من حقول كركوك بواسطة أنبوب النقل عبر ميناء جيهان التركي الواقع على البحر الأبيض المتوسط، ومنه إلى أوروبا". ولكنه اعترف بأن تصدير النفط العراقي عبر تلك الموانئ "مازال محدوداً ولم يرق بعد إلى المستوى المنشود. ومع ذلك فإنه يشكل حجر الزاوية في إطار الجهود العراقية المبذولة من أجل عودة العراق إلى وضعه الطبيعي في إنتاج النفط في غضون السنوات القليلة على حد تعبيره. وأشار إلى أن "وزارة النفط العراقية تخطط لتصدير ما بين 2.2 و2.3 مليون برميل في اليوم خلال الربع الثاني من العام الحالي على الرغم من تراجع الطلب العالمي على النفط في هذا الوقت، كما تخطط لتصدير ما بين 2.8 و3 ملايين برميل في اليوم خلال النصف الثاني من هذا العام".

إعادة بناء وتأهيل المصافي الرئيسة قطعت مراحل متقدمة لتؤمن 60% من الاستهلاك المحلي

التعامل مع قرار خفض الانتاج

وردا على سؤال حول تخييمه لأوضاع السوق وأسباب عدم استقرارها، والارتفاع الحاصل في أسعار النفط لخام قال الوزير بحر العلوم "قد رحب العراق بقرار منظمة الأوبك القاضي بخفض الانتاج بمعدل مليون برميل في اليوم اعتباراً من أول نيسان الجاري، واعتبر اتفاق فيينا الجديد الذي هو في الحقيقة نسخة طبق الأصل عن اتفاق الجزائر في العاشر من شباط الماضي، بأنه يندرج في إطار مبادرة المنظمة التي تستهدف استقرار السوق وتوازن الأسعار، ويجسد حقاً في اتخاذ جميع التدابير الوقائية لمنع أي تدهور حاد في الأسعار كما حدث في نهاية عام 1998 عندما تهاوت الأسعار إلى أدنى مستوى لها وصل إلى قرابة العشرة دولارات للبرميل الواحد". وأشار الوزير العراقي إلى "العديد من العوامل الخارجة عن إرادة أو سيطرة الأوبك، والتي تلعب دوراً بارزاً في عدم استقرار السوق والأسعار، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر احتدام المضاربات في البورصات العالمية للنفط، والحالة النفسية السلبية السائدة، ولجوء بعض الأوساط في قطاع النقل والتكرير والتسويق إلى استغلال ما يسمى بـ "الظروف الجيو - سياسية"، والتوترات القائمة في العديد من المناطق، ولا سيما في الشرق الأوسط"، إلا أنه نفى أن يكون الوضع الأمني غير المستقر في العراق من بين العوامل والأسباب التي تؤدي إلى البلبلة في أسواق النفط العالمية، واعتبر "الهجمات التي تتم ضد أي موقع من مواقع قوات التحالف هي عمليات إرهابية وإجرامية وتخريبية".

السوق لمصلحة أوبك

ورأى وزير النفط العراقي بأن حالة العرض والطلب على النفط في الأسواق العالمية قد تحسنت لمصلحة دول الأوبك، ولا سيما بعدما انعكست زيادة الطلب على النفط بشكل إيجابي على واقع النمو الاقتصادي في البلدان الكبرى المستهلكة للنفط، على الرغم من الشكوك التي تعزز احتمال استغلال بعض الدول المنتجة للنفط من خارج الأوبك قرار المنظمة الأخير ولجوئها إلى زيادة الانتاج، مشيراً إلى أن ذلك "لو حصل سيؤدي إلى تراجع في الأسعار، بسبب الزيادة في حجم كميات النفط المضافة في الأسواق خلال الربع الثاني من العام الذي يشهد تراجعاً ملحوظاً في الطلب العالمي على النفط". وأعرب الوزير العراقي عن اعتقاده بأن اتفاق الأوبك على تنفيذ قرار الجزائر بتخفيض الانتاج بمعدل مليون برميل في اليوم اعتباراً من أول نيسان الجاري هو بحد ذاته رسالة إلى كل من يهمه الأمر، تؤكد حرص المنظمة على استقرار السوق وتوازن الأسعار بما يخدم الصالح المشترك للدول المنتجة والمستهلكة للنفط.

ضمان الامدادات النفطية

وعبر الوزير بحر العلوم عن أمله بأن تلتزم جميع الدول الأعضاء بالحصص الانتاجية المخصصة لها، لأنه السبيل الوحيد لمعالجة الخروقات وتصاعد كميات النفط المزادة والتي وصلت إلى سقف الثلاثة ملايين برميل في اليوم. ولكنه شدد على أهمية إعطاء الأوبك تأكيدات قوية إلى الدول المستهلكة للنفط، ومفادها بأن المنظمة على استعداد لضمان الامدادات وتلبية احتياجات السوق. ورأى بأن تعزيز ثقة الدول المستهلكة للنفط يمكن أن يتأتى من خلال تجنب إطلاق التصريحات الشديدة من الأوبك أو وزراء النفط في الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي تحمل في طياتها التلويح باتخاذ تدابير أخرى أشد من بينها اللجوء إلى تعديل الانتاج صعوداً وهبوطاً وفق معطيات السوق، أو التهديد بزيادة معدل آلية الأسعار التي تعتمدها المنظمة حالياً، والتي تتراوح ما بين 22 و28 دولاراً للبرميل الواحد، أو التخلي عن العملة الأمريكية لتسعيرة برميل النفط، واللجوء إلى اعتماد عملة أخرى مثل "اليورو". وخلص وزير النفط إبراهيم بحر العلوم إلى القول بأن "الوقت الآن مناسب جداً لاعطاء التأكيدات والتطمينات وليس للتلاعب بالشاعر التي قد تمهد لوقوع الأزمات التي لا تخدم مصلحة أحد".

المدير العام لصحة كربلاء لـ (المدى):

انجزنا تأهيل مستوصفاً ومركزاً صحياً.. والمطلوب تنفيذ مشاريع اكبر

المتوفر الصحي لا يتناسب مع التزايد السكاني في المحافظة والزوار الوافدين

كربلاء / المدى
تصوير/ كطران العرداوي

أصبحت العلاقة بين الانسان والصحة بعد تعقد أمور الحياة علاقة توأمة مترابطة.. فلا يمكن أن يكون الانسان كامل العقل والارادة وحتى الحرية دون صحة تتغلغل في جسده حتى بات الانسان والصحة يركبان معاً للوصول إلى مرحلة متقدمة من النشاط.. والصحة تعني وجود مؤسسات وأطباء وملائكة ورحمة. والحديث عن الصحة يعني الحديث عن الانسان.. فما بينهما علاقة لها أواصرها التي لا يمكن التخلي عنها.. فمنذ أن وجد الانسان على سطح الأرض كانت الحاجة إلى الصحة والبحث عن طريقة لكسب ودها كأنها تعني القدرة على مواصلة الحياة برمق سيل وجسد قوي وعقل يمتلك سرعة البديهية والروية الثاقبة.

ولأن الحديث عن الصحة يحتاج إلى خاصية الغوص في عوالم المتهنين لها كأنها أي العلاقة بين الصحة والإنسان تحكمها تلك اللحظة التي تراجع فيها الرحمة أو تتقدم، حملنا أسئلتنا إلى الدكتور صالح الحسناوي المدير العام لدائرة صحة محافظة كربلاء وهو طبيب اختصاص في الطب النفسي وأدناه:

«كيف هو الواقع الصحي بعد زوال المسبب وتغير الزمن؟

- علينا أن نتحدث بصراحة.. فالواقع الصحي لم يتغير إذا ما كان السؤال متعلقاً بالجوانب الادارية التي هي الخطوة الأولى لتحسين العمل أو أي عمل، لم يجر أي تغيير والأسباب كثيرة.. منها ما هو متعلق بسياسة النظام السابق إذ كانت المشاريع تأتي حسب مذكرة تفاهم وهي مشاريع بسيطة وغير أساسية بالنسبة للمواطن في هذه المدينة وكأنها عملية مقصودة.. وسأعطيك مثالاً على هذا الاهمال الصحي في هذه المدينة.. في كربلاء مستشفى واحد هو مستشفى الحسين الذي بني عام أما المستشفيات الأخرى فهي عبارة عن بنايات حورت لتكون مستشفيات فمثلاً مستشفى النسائية والتوليد كان عبارة عن بناية تابعة لاحدى النقابات وفيها مسرح حورت البناية لتكون مستشفى وكذلك مستشفى الأطفال في بدايته الأولى كان عبارة عن فندق يقع خارج المدينة أما الثاني فهو مختبر مركزي.. كل هذا يعني أن الواقع الصحي وبسبب هذا الاهمال أدى إلى تراجع عملية تقديم الخدمات إلى المواطن بصورة جدية وهناك حقيقة تقول، إن المستشفيات عندما تبدأ لا تنتهي ولا تغلق وهي تعمل دائماً لذلك فهي بحاجة إلى إدامة وتجديد واتساع وهذا ما كان غائباً وبعد انتهاء الحرب لم توضع لخطط للطبوبة موضع التنفيذ لأسباب عديدة منها تأخر تشكيل الوزارات وكثرة النواقص والحاجيات والاهتمامات وكل ما هو متعلق بالواقع الصحي.. لأننا إذا ما أردنا أن نطور الواقع الصحي فما علينا إلا نبدأ من جديد.

«أمام هذه المعوقات كيف تكون الخطوات الجديدة من أجل تطوير الواقع الصحي في المحافظة؟

- الخطوات بحاجة إلى دعم وتخطيط ومتابعة وكربلاء تضاعف عدد سكانها بسبب الهجرة الداخلية والسكن فيها وزيادة اعداد الزوار الأجانب ومن مختلف دول العالم.. أي أن هناك أعداداً جديدة وكبيرة تختلف عن الأعداد التي كانت في السبعينيات يوم افتتح آخر مستشفى في كربلاء.. وهذه الأعداد شكلت ضغطاً على المؤسسات الصحية وبالتالي صار حجم الطلب لا يتناسب مع العرض الموجود.. وإذا ما أردنا المراجعة فعلينا أن نبدأ بالخطوة الأولى وهي صعبة في الوقت الحاضر.. أعني بناء المستشفيات أما الأدوية فهي حتى هذه اللحظة عبارة عن مساعدات من منظمات إنسانية أو إنها قليلة أو قريبة من انتهاء المفعول وهذه الكمية لا تسد الحاجة لمدينة مثل كربلاء.. وهناك الوضع الأمني الذي يتطلب أن تكون اللاكات الصحية والطبية على قدر عال من المسؤولية وخصوصاً أيام الأحداث الدامية.. وكما قلت فإن المستشفى الوحيد له بعد يستوعب كل ما هو جديد من زيادة عدد السكان إلى ما يحصل من نتائج الانفلات الأمني وما يترتب عليه من إصابات وعمليات وغيرها وهذا يتطلب أيضاً النهوض باللاكات الطبية وأن نبدأ بالخطوة الأهم هي إرسال الأطباء إلى الخارج للاطلاع على ما يجري في عالم الطب.. هناك جملة من الخطط والمراسيم وكلها متوقفة في الوقت الحاضر بانتظار ما يحمله المستقبل لنا.

لماذا نجد التراجع في العلاقة بين المؤسسات الصحية والمواطن؟

- ليست لدينا ثقافة صحية.. هناك غياب في الوعي الصحي سببه الدوامة التي كنا نعيش فيها وهي دوامة الأخطاء المتراكمة التي جعلت من الثقافة الصحية تتراجع إلى مرتبة أدنى.. وبسبب هذا الغياب أصبح لدى المواطن تصور يختلف عن التصور الذي قاده إلى تراجع العلاقة بين المؤسسات الصحية والمواطن كانت نتائجها حصول منطقة فارغة أدت إلى حدوث أخطاء متعددة وغير مقصودة.. لأن المواطن أمام اتساع الهوة وغياب الوعي الصحي والثقافة الصحية صارت علاقته معنا هي حصوله على الدواء فقط.. دون أن يدرك إن الدواء ليس وجبة طعام يتناولها في أي وقت يشاء وإنما يحدده الطبيب على وفق الحالة التي يستحقها وهو القادر على تشخيص المرض وبالتالي إعطاؤه الدواء المناسب له.. وأيضاً بما هو متوفر من أدوية في الصيدليات لأن الوقت الذي كنا فيه جعل الكثير من الأدوية

غائبة من رفوف الصيدليات، وأمام هذه الحالة أدت إلى تراجع وإلى ضعف في العلاقة بين الطبيب والمريض والسبب هو غياب الوعي إذن فإن من الخطوات المهمة أيضاً هي متابعة كيف تكون لدينا ثقافة صحية لكي نتقدم ونتطور.

«هناك حديث عن قيام بعض المنظمات الانسانية بوفد المستشفيات بالأدوية وغيرها هل يمكن إعطاء صورة لعمل هذه المنظمات؟

- لقد تم تأهيل مستوصفاً ومركزاً صحياً في المحافظة.. كما قامت قوات التحالف بتأهيل ردحة للأطفال في مستشفى الهندية وكذلك إعادة تأهيل مستشفى النسائية والتوليد ومستشفى الحسين ومنها صالتي عمليات في مستشفى الحسين ومستشفى النسائية والتوليد.. وهذه المشاريع التأهيلية عبارة عن صيانة وهي خطوة صحيحة.. وكذلك شكلت اللجنة للأعمار لدراسة الواقع الصحي وتقديم المقترحات والأولويات.. وبالتالي نحن بانتظار تخصيص المبالغ اللازمة لتنفيذ المشاريع الصحية في كربلاء.

«ما الإجراءات المتخذة من قبل رئاسة الصحة لمكافحة ظاهرة تقديم الرشوة أو ما يطلق عليها الاكراميات مقابل تقديم العلاج؟

- لقد حدثت تركة ثقيلة خلال السنوات الماضية وخصوصاً سنوات الحصار وكان أهمها ضعف الراتب وغياب العمل الأخلاقي والجدي لبعض العاملين إن ما حصل في السابق جراء ممارسات النظام البائد ومن جراء الحصار الذي جر معه الويلات الصحية صارت عادة معنا هي حصوله على الدواء فقط.. دون أن يدرك إن الدواء ليس وجبة طعام يتناولها في أي وقت يشاء وإنما يحدده الطبيب على وفق الحالة التي يستحقها وهو القادر على تشخيص المرض وبالتالي إعطاؤه الدواء المناسب له.. وأيضاً بما هو متوفر من أدوية في الصيدليات لأن الوقت الذي كنا فيه جعل الكثير من الأدوية

غائبة من رفوف الصيدليات، وأمام هذه الحالة أدت إلى تراجع وإلى ضعف في العلاقة بين الطبيب والمريض والسبب هو غياب الوعي إذن فإن من الخطوات المهمة أيضاً هي متابعة كيف تكون لدينا ثقافة صحية لكي نتقدم ونتطور.

«هناك حديث عن قيام بعض المنظمات الانسانية بوفد المستشفيات بالأدوية وغيرها هل يمكن إعطاء صورة لعمل هذه المنظمات؟

- لقد تم تأهيل مستوصفاً ومركزاً صحياً في المحافظة.. كما قامت قوات التحالف بتأهيل ردحة للأطفال في مستشفى الهندية وكذلك إعادة تأهيل مستشفى النسائية والتوليد ومستشفى الحسين ومنها صالتي عمليات في مستشفى الحسين ومستشفى النسائية والتوليد.. وهذه المشاريع التأهيلية عبارة عن صيانة وهي خطوة صحيحة.. وكذلك شكلت اللجنة للأعمار لدراسة الواقع الصحي وتقديم المقترحات والأولويات. وبالتالي نحن بانتظار تخصيص المبالغ اللازمة لتنفيذ المشاريع الصحية في كربلاء.

«ما الإجراءات المتخذة من قبل رئاسة الصحة لمكافحة ظاهرة تقديم الرشوة أو ما يطلق عليها الاكراميات مقابل تقديم العلاج؟

- لقد حدثت تركة ثقيلة خلال السنوات الماضية وخصوصاً سنوات الحصار وكان أهمها ضعف الراتب وغياب العمل الأخلاقي والجدي لبعض العاملين إن ما حصل في

في ضوء قرار عدم الاعتراف بالاقسام الجديدة في عدد من الكليات الاهلية

طالباً بكلية اليرموك الجامعة في مهب الريح

بعقوبة. المدى

تخرج كلية اليرموك الجامعة مئات الطلبة سنوياً في اختصاصات اللغة العربية والانجليزية والقانون وعلوم الحاسبات وهذه الكلية تأسست في مدينة بعقوبة في منتصف التسعينيات وأصبحت خلال مدة قصيرة مركزاً اكاديمياً وثقافياً ناشطاً في المحافظة اذ فتحت في هذه السنة، مركزاً للانترنيت فيه جهاز حاسبة ويستقبل المستخدمين من الطلبة وغيرهم لقاء اجور معقولة، كما ان قسم اللغة العربية في الكلية يقيم سنوياً ندوة ادبية موسعة تكريماً لاحد المبدعين تشارك فيها نخبة من الباحثين المختصين.

وخلال العام الدراسي الحالي فتحت الكلية اقساماً جديدة هي (الصيدلة والهندسة المعمارية وطب الاسنان) كان هناك اقبال واسع عليها.

وعلى الرغم من انه لا شروط تلزم الكليات الاهلية فيما يخص المعدلات عند قبول الطلبة، الا ان الكلية وكما يقول عميدها الدكتور سعد عبد المجيد قد قبلت الطلبة الذين لديهم معدلات تخرج عالية لم تقل عن درجة بالنسبة لقسم الهندسة المعمارية وفيه طالباً، او درجة بالنسبة لقسم طب الاسنان وفيه طالباً الا ان الكلية تعاني مشكلة تأجيل اعتراف وزارة التعليم العالي بهذه الاقسام الجديدة.

فبعد ان صرف مجلس امناء الكلية (وهو لجنة اتي تشرف على التخطيط والتنفيذ والجانب المالي وترك لنا الجانب الاكاديمي) ما يقرب من مليار وربع المليار دينار لتطوير الكلية خلال العام الدراسي الحالي وانشاء اقسام جديدة ومختبرات وغيرها، وبعد ان تعاقدنا مع اساتذة وخبرات علمية مرموقة ندفع لهم اجورهم، وبعضهم لا نحتاجه في هذه السنة وانما في السنة القادمة او التي تليها.

والتزمنا بجميع الشروط العلمية والفنية والادارية في انشاء هذه الاقسام الا ان اللجنة التي جاءت للكشف عليها كان موقفها سلبياً، وقد نشرت الصحف في اليوم التالي لمجيئها خبر عدم اعتراف الوزارة بهذه الاقسام.

ويقول الدكتور عبد المجيد عن الكيفية التي بها تم التاثي تاضي مع ممثلي الكليات الاهلية في العراق اجتماعاً في وزارة التعليم العالي بطلب من السيد الوزير حيث اقترح سيادته ان تفتح هذه الكليات اقساماً جديدة لاستيعاب الاعداد الكبيرة من خريجي مرحلة الاعدادية للسنة الدراسية (-) وثبتنا خلال ذلك الاجتماع في محضر الجلسة طلبنا بافتتاح اقسام الصيدلة والهندسة العمارية والحاسبة وادارة الاعمال.. كذلك سعينا لتثبيت طلب بفتح قسم طب الاسنان الا ان المعنيين قالوا ان نقابة الصيادلة ربما لا توافق قلنا سنأتي لكم بموافقتها وقد حصلنا عليها، وهيأنا للتزامات الاكاديمية كافة من اساتذة ومختبرات ومناهج حيث اعتمدنا مناهج الكليات الحكومية والمواصفات الكاملة في انشاء المختبرات ولا ندري ذاذا حصل ما حصل، واليوم هناك طالباً نرجو ان تنظر الوزارة بجدية الى مستقبلهم.

اما بالنسبة للطلبة الذين التقتهم (المدى) فاكدوا انهم عازمون على اكمال دراستهم في الكلية لانهم واثقون من المستوى الدراسي وقدرات الاساتذة فيها. فقالت الطالبة ضي ثائر وهي من سكنة بغداد ان معدل تخرجها في الاعدادية/الفرع العلمي كان ٪٠ وانها تدرس حالياً من ٠ ساعات يومياً قبل ان تأتي الى الكلية وان لها صديقات في كلية الصيدلة جامعة بغداد فعرفت من خلالهن ان الناجح هي ذاتها وبعض الاساتذة هم انفسهم الذي يحاضرون هنا وهناك.

واكد الطلبة (باقر كريم وهو من محافظة واسط، وهديل عدنان ونور زمان وهما من بغداد) انهم عازمون على الاستمرار في الدراسة في هذه الكلية ويطالبون الوزارة بمراجعة موقفها من قضيتهم. كان هذا رأي عمادة الكلية وبعض من طلبتها، فما رأي الوزارة يا ترى؟

خضير الحميري